# التقرير الصحفي..

## أخبار العمل الخيري

## بالمملكة العربية السعودية

**19 - 23 / 04 / 2015**

يرجى مراعاة البيئة بتصفح هذه المادة
على الحاسب وعدم طباعتها إلا للضرورة

# بتوجيه من ولي ولي العهد توحيد جميع برامج الوقاية من المخدرات في المشروع الوطني (نبراس(

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

**التاريخ:2015/4/26م**
**الرياض - عبدالله الحسني**

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، توجيهاً لكافة الجهات الحكومية والأهلية بوضع البرامج والفعاليات الوقائية والتوعوية في مجال مكافحة المخدرات بالمملكة التي تعقدها الجهات الشريكة تحت إسم "نبراس" توحيداً للجهود حسبما نص عليه تنظيم لجنة مكافحة المخدرات واستراتيجيتها الوطنية، واعتباره مشروع الدولة في مجال الوقاية من المخدرات والتنسيق مع الأمانة العامة للجنة عند اعداد وتصميم أي برامج أوخطط وقائية والعمل بموجب المعايير العلمية المعتمدة لدى أمانة اللجنة الوطنية .

وقال أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات مساعد مدير عام مكافحة المخدرات للشؤون الوقائية عبدالإله بن محمد الشريف أن التوجيهات جاءت متماشية ومنسجمة مع قرار مجلس الوزراء بشأن تنظيم اللجنة الذي نص على "أن تسعى اللجنة إلى تحقيق التناغم والانسجام وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بمكافحة المخدرات" إضافة لما جاء في الفقرة السادسة من المادة السادسة من ذات القرار التي نصت على "أن تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالتنسيق والمتابعة مع الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بتنفيذ الخطط والبرامج المرسومة لمكافحة المخدرات لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها، وتنظيم جهود الجهات الحكومية والأهلية في هذا المجال ."

وأشار الشريف إلى ما جاء في الفقرتين السابعة والثامنة من المادة السادسة والتي نصتا على تنسيق التعاون بين الوزارات والإدارات المختصة بشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية والمكتب العربي لشؤون المخدرات والمنظمات العربية والدولية المختصة عبر الجهات المعنية في وزارة الداخلية والإشراف على اتفاقيات التعاون مع الدول والهيئات العربية والدولية في مجال مكافحة المخدرات، بالتنسيق مع الجهات المعنية في وزارة الداخلية .

وطالب كافة المؤسسات والجمعيات الأهلية العاملة في المجتمع للمشاركة مع اللجنة في وضع تصور للسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة المخدرات وتحفيزها على ممارسة أدوار محددة في مجال التوعية والتعليم الوقائي ومجال العلاج والتأهيل والدعم الذاتي أو أي دور آخر ترى اللجنة انه يمكن أن توكله إليه .

ودعا الشريف الى توحيد الخطط والبرامج في أسسها ومنطلقاتها ووسائلها العامة، كما حث الجهات الحكومية المعنية بوضع برامج توعوية وثقافية عن أضرار المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة دورية والقطاع الخاص (شركات ومؤسسات) على الاسهام في مثل هذه البرامج .

وأوضح بأن مشروع "نبراس" هو مشروع وطني للوقاية من المخدرات جاء لتوحيد الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات وبشراكة عدد من الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، ومشاركة فاعلة وبمبادرة من الشركة الوطنية للصناعات الأساسية "سابك" لايجاد بيت خبرة في المراكز العلمية، كما أنه يشتمل على مجموعة من البرامج البحثية التوعوية الموجهة لأفراد المجتمع بهدف وقايتهم وتحصينهم ضد آفة المخدرات والحد من انتشارها تحقيقاً للتكامل وتسهيل تنفيذ وتناغم البرامج الموجهة .

وأكد الشريف ديمومة المشروع حسبما جاء في الوثيقة وخضوعه للمعايير الوقائية المحلية والدولية، كما أنه سيحقق بعداً محلياً وإقليمياً ودولياً لجهود المملكة في حربها ضد المخدرات أمنياً ووقائياً وتعليمياً وعلاجياً، وأشار إلى أنه يمكن لكافة الجهات أن تعقد برامجها تحت شعار (نبراس) توحيداً لجهود الدولة في هذا المجال .

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

## مجالس إدارة الجمعيات الخيرية والتمثيل الدائم للوزارة

التاريخ:2015/4/26م
فهد بن أحمد الصالح

ستظل الجمعيات الخيرية تدين بالفضل لوزارة الشؤون الاجتماعية وللدولة المباركة باستمرار الدعم السنوي الذي يتمثل في الإعانات التي تدعم بها الجمعيات واللجان الخيرية التي تتنوع بحسب النشاط والبرامج إضافة إلى إعانة التأسيس التي تصرف لمرة واحدة .

كذلك فإن الوزارة مشكورة تمتثل لرغبة الجمعيات في منحها مزيدا من الصلاحية في أداء عملها وتحديد الفئة التي تخدمها ولا تسعى في التدخل المباشر في أدائها التنفيذي لأن لها شخصيتها الاعتبارية وتحاسبها من دون شك الوزارة عن التقصير إذا حصل، أو مراقبة الأداء، ما يفيد أن ثمة خلل يجب الوقوف عليه ومعالجته .

كما أن الوزارة تراقب الأداء المالي من خلال المحاسب القانوني الذي تلزم الجمعيات به - إن فعلت - وكذلك محاسبها القانوني الذي يعد تقارير ربعية عن أداء كل جمعية حتى وإن كان يعتمد على ما تعطيه الجمعية؛ لأن هناك خللا يتم الوقوف عليه لاحقاً من المفترض أن يرصده المحاسب القانوني الذي كلفته الوزارة بالمراجعة ويتلو بيانه المتوقع أثناء كل جمعية عمومية ليطمئن الأعضاء أن الأمور تتم وفق تنظيم الوزارة، ويثقون ويحمدون الله على سلامة النظام المالي لجمعيتهم، التي يتشرفون بالانضمام لها والتطوع في خدمتها والعمل على تقديم ما يستطيعون طلباً لرضا الله سبحانه وتعالى .

هذه النظرة للصورة الجميلة التي مهدت بها للمقال يراها الجميع من الخارج ولكن من الداخل قد تختلف الصورة جزئياً، ولذا يتطلب الأمر التحليل ثم التغيير أو التقويم ثم التقويم لنقول إن العمل الخيري يسري في اتجاه مؤسسي دقيق حتى وإن كان جل من فيه هم متطوعون فيما عدا الموظفين التنفيذيين في إدارات الجمعيات الخيرية .

وطالما أن ثقافة التطوع والعمل الخيري لم تتشكل بالصورة التي نطمح لها جميعاً وكذلك ثقافة الاختلاف في الرأي لا تفسد للود قضية مع ضرورة قبول الرأي الآخر في الأمر العام والتطوعي على الوجه الخاص، ولوجود من ينتصر لنفسه بشكل قد يؤذي الآخرين أو يعيق عجلة العمل الخيري، ولكون هناك من يسعى إلى بناء منظومة مركزية في بعض إدارات مجالس الجمعيات الخيرية؛ ولأن بعضهم من خلال العمل الخيري يشترك عنده هدف الدنيا مع هدف الآخرة، ويسعى لأن يستمر المجد الشخصي له؛ لأنه كان صاحب مجد سابق وقامة إدارية مرموقة أو حضور إعلامي شامل فإن الحال يستلزم الوقوف بصدق وتحليل أداء الجمعيات الخيرية من الداخل في إداراتها التنفيذية ومجالس

إداراتها ووضع الإجراءات التي تضمن أن يكون الأداء أقرب ما يكون للمثالي لأن علاقته مع الله في الأول والأخير .
وحتى لا تكون بيئة العمل الخيري بيئة طاردة أو غير جاذبة فعشرات الآلاف من الموطنين يتطلعون إلى تنظيم العمل الخيري والتطوعي ليكون العطاء فيها وفق أسس دقيقة ومنظمة، تكفل لكل مجتهد حظه من العطاء، وهذا يؤكده نظرة الوزارة الجديدة مع القدوم المبارك لوزير غير تقليدي يؤمن بالعطاء الذي يمكن قياسه قبل وبعد حتى يصدق التقويم بناء عليه بمؤشرات أداء، ويمكن الوقوف على التجاوزات أو الانحرافات عن المسار المرسوم .
ولعل تحول النظرة للوزارة من رعوية إلى تنموية سينقل العمل الخيري لمرحلة تتفق مع التطلعات ولعلنا بها نسابق الزمن حتى نتجاوز العثرات المتراكمة في العقد الماضي تحديداً لأن كل شيء تغير إلا العمل الخيري وأنظمته وأسلوب دعمه وحتى أسلوب إدارته والإشراف عليه ومراقبته، ولعل بالإمكان دراسة المقترحات التالية التي تخدم هذا الاتجاه :
أولاً - تعين الوزارة من قبلها عضوين متطوعين في مجلس الإدارة لكل جمعية خيرية يحملون فكراً مختلفاً يساعدون به على النهوض بثقافة العمل الخيري ويمكن الاستفادة من تجربة القطاع الخاص بالغرف التجارية أو الهيئات المهنية، ويمكن ترشيح كتاب الرأي والأكاديميين المتطوعين مع استقطاب خبرات ناجحة في العمل الاستشاري والتركيز في بعض المجالات كالتسويق والإعلام وتنمية الموارد والاستثمار؛ لأنهم الأقدر على البناء المستدام لأداء الجمعيات الخيرية .
ثانياً - اشتراك مندوب للوزارة في اجتماعات مجالس الإدارة ويمكن أن يخصص موظف واحد لعشر جمعيات يراقب إدارة الجلسات ويتابع محاضر الاجتماعات ويقيس التفاعل والتوافق بين أعضاء المجلس وأداء اللجان من خلال ما يعرض شهرياً وكذلك الإشراف على استعراض تقرير الأداء المالي والإداري ربع السنوي والتأكد من أن أمور الجمعية تتم وفق النظام والأداء يتم من خلال المجلس عامة، وليس رئيسه وتهميش الأعضاء وإنكار دورهم وصلاحيتهم .
ثالثاً- من خلال الموظفين المخصصين للجمعيات وفي فروع الوزارة المنتشرة بالمملكة يمكن تصميم تقرير أداء وقبله بطاقة الأداء المتوازن حسب نشاط الجمعيات وأهدافها يقاس فيه الأداء لكل مؤشر ومقدار التحسن أو التراجع في الأداء ويوضع على موقع الوزارة بشكل شهري ويسلط الضوء الإعلامي عليه، وتكرم الجمعيات المثالية في ذلك بشكل ربع سنوي وفق ما تراه الإدارة العامة للجمعيات الخيرية حتى نضمن الجو التنافسي بين الجمعيات بما يخدم العمل الخيري .

رابعاً- طرح جائزة للأفكار الخلاقة والبرامج الجديدة ويصار إلى ترتيب حفل سنوي تكرم فيه الجمعيات من قبل معالي الوزير، أو من ينيبه ويكرم في ذلك الرعاة والداعمين وتستنهض الهمم في دعم العمل الخيري والتطوعي وإبراز ثقافته .

ختاماً.. العمل الخيري يحتاج إلى الدعم على مختلف المستويات ويحتاج إلى تنظيم في الأداء فيه وتحجيم الاجتهاد غير المنضبط وإبعاد الفردية في الصلاحية وضرورة تطبيق الأنظمة مثلما صدرت ووافقت عليها الجمعيات العمومية لها، كما أن العمل التطوعي يحتاج إلى تنظيم كي نجعل بيئته جاذبة للراغبين فيه فبالإمكان أن يحمل هؤلاء الأخيار عبئاً كبيراً عن كاهل الوزارة فيما لو أحسن استغلالهم ووضحت الصورة لهم وصدر تقنين يحمل الوضوح والشفافية.

## إنشاء الجمعية الخيرية لعلاج المرضى بالرياض

**التاريخ:2015/4/27م**
**الجزيرة - سلطان المواش :**

صدرت موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً على تأسيس جمعية خيرية بمنطقة الرياض، كإضافة إلى عدد من الجمعيات الخيرية المنتشرة في أرجاء المملكة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للمواطنين في نطاق خدمات هذه الجمعيات .

وقال مدير عام العلاقات والإعلام الاجتماعي بالوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي إن هذه الجمعية هي «الجمعية الخيرية لعلاج المرضى»، وقد تم تسجيلها بالسجل الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخيرية, كما تم منح الجمعية إعانة تأسيسية مقدارها (50.000) خمسون ألف ريال .

وأضاف الثبيتي بأن هذه الموافقة تأتي لتؤكد حرص الوزارة على دعم الأعمال الخيرية والحرص على انتشارها وتنوع خدماتها بما يواكب احتياجات المناطق.

## أعرب عن أمله في إطلاق مشروعات مجتمعية يشارك فيها الوطن ياسر يماني: العمل التطوعي تحول إلى «فزعة«

الرياض
جريدة يومية تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية

**التاريخ:2015/4/28م**
**جدة - ياسر الجاروشة**

عبّر نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة البركة للمسؤولية الاجتماعية ياسر محمد عبده يماني، عن أمله في إطلاق مشروعات مجتمعية يشارك فيها الوطن بأكمله من خلال القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتفعيل دور العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية التي وصفها بأنها تحولت إلى "فزعة" في المجتمع السعودي .
جاء ذلك خلال مشاركته في ملتقى المسؤولية الاجتماعية الذي نظمه مركز القانون السعودي للتدريب في الرياض تحت مظلة ورعاية من الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وإن الكثيرين لديهم الرغبة في المساهمة لكنهم يحتاجون إلى مشروعات وطنية كبرى تستنفر طاقاتهم غير المستغلة. وقال يماني: المسؤولية الاجتماعية هي أصل في هويتنا الإسلامية لأنها تنطلق من أسس أخلاقية تنص على أن أي كيان سواء كان منظمة أو فردا يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل، لذلك فهي تتسق مع عاداتنا وتقاليدنا النابعة من ديننا الحنيف اتباعاً لقوله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى" وتتفق مع توجيهات نبينا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا" فمساعدة المحتاج والتعاون على الخيرات والمعروف والنجدة أو بلغتنا الدارجة "الفزعة" هي من صميم ثقافتنا، ولا ننسى أنها تجارة مع الله سبحانه وتعالى لقوله تعالى: "من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافاً كثيرة".